التفـــاوت الإقليمـــــي في التنمية البشرية / منطقة الدراسة (محافظات الفرات الأوسط) [+]

آمال عبد عسل الكريطي [*] عبد الغفور الاطرقجي [**]

المستخلص:

التنمية البشرية عملية مركبة متعددة الجوانب والأهداف تسعى الى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وتحسين نوعية حياتهم، وإنّها تهدف الى الحصول على المعرفة، ومستوى معيشي لائق، والتمتع بحياة مديدة لكل إنسان، والسبيل إلى ذلك يتم عن طريق إعتماد استراتيجيات وسياسات وخطط تنموية متكاملة تأخذ البُعد الإنساني هدفاً لتحقيق غاياتها .

تناول البحث(التفاوت الإقليمي في التنمية البشرية)، قد تم إختيار (محافظات الفرات الأوسط) منطقة للدراسة، والتي تضم محافظات: (النجف الأشرف، كربلاء المقدسة، بابل، والقادسية)، خاصة وأن هذه المحافظات ذات إمكانيات ومقومات اقتصادية واجتماعية تأهلها لتحقيق تنمية بشرية، وتتلخص مشكلة البحث في أن البرامج التنموية في العراق اعتمدت سياسة ثنائية التنمية المكانية، وتركزت ثمارها في محافظات محددة من العراق ، فحصل نتيجة ذلك تفاوت واضح في مؤشرات التنمية البشرية على المستوى البيئي (الحضر – والريف) في محافظات الدراسة كإنموذج لذلك .

وتم أظهار التفاوت الاقليمي من خلال أجراء مسح ميداني في منطقة الدراسة لإظهار التفاوت على المستوى البيئي، وتم تحليلها إحصائياً، حيث أظهرت النتائج ان مستوى التباين المكاني في التنمية البشرية يظهر تبايناً شديداً بين المناطق الحضرية وإهمال المناطق الريفية مما أدى الى تدني مؤشراتها التنموية ، وقد انتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

REGIONAL VARIATION IN HUMAN DEVELOPMENT IN MIDDLE EUPHRATES GOVERNORATES

Abdulghafour Al-Atraqchi **Amal Abd Asal Al-Quriti**

Abstract :

Human development: is the complex and multifaceted and targets process seeking to expand the options available to people, and improve their quality of life. It aims at obtaining knowledge and decent standard of living, and enjoying an extended lifetime for every human being. The means to do this is through the adoption of comprehensive strategies, policies and plans for development that takes the human dimension of the target to achieve its ends.

The research (regional disparities in human development), has been selected (In Middle Euphrates Governorates) in which selected governorates of the Middle Euphrates region of the study, which includes the governorates of (Najaf, Karbala, Babil, and Qadisiyah), as these governorates with the potential and the elements of economic and

[+] تاريخ إستلام البحث 2014/2/27 ، تاريخ قبول النشر 2014/10/28

[*] طالبة ماجستير / مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا / جامعة بغداد

[**] أستاذ مساعد / مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا / جامعة بغداد

social qualification to achieve human development, the main problem of the research in the development programs in Iraq adopted a policy of bilateral spatial development and concentrated fruit in the governorates of specific, picking result of this disparity is evident inhuman development indicators on the environmental level (urban areas - and rural) in the governorates of the study as a model for it.
The regional disparities were shown through conducting a field survey in the study area and to show the disparity on the environmental level, and they were analyzed statistically. The results showed that the level of spatial variation in human development indicates significant variation between urban and neglect of rural areas. This led to the low indicators of development. The search is over a set of conclusions and recommendations.

المقدمة :

يحمل الفكر التنموي تغيرات جديدة, عبر مراحل متعددة ومختلفة مر بها منذُ قرون سابقة, يتخذ في كل مرحلة جانب معين, وأسلوب محدد، لذا فإنه يلاحظ في خطط التنمية محدودية نتائجها في دول أو محافظات معينة واخفاقها في أماكن أخرى. لأنها ربما كانت تنظر الى الانسان كوسيلة في العملية الاقتصادية ولم تضعه في جميع مراحلها التنموية هدفاً ووسيلة في آن معاً.

تُعدّ منطقة الفرات الأوسط من المناطق المهمة والحيوية، حيث تتمتع بموقع استراتيجي بالنسبة للعراق، والمنطقة المحيطة بها، وذلك لِمّا تمتاز به من أهمية حضارية واقتصادية ودينية، وما تتمتع به من طبيعة وإمكانيات تنموية، لقد تم تحديد منطقة الدراسة بما يتلاءم والمعطيات الواقعية، مثل: تقسيمات المحافظات الإدارية القائمة والتي تتخذ من المحافظة كوحدة إدارية ، ولغرض المواءمة بين حدود منطقة الدراسة للاوضاع التخطيطية والإدارية ، فقد إعتمدت الدراسة على حدود المحافظات المدروسة كوحدة دراسية.

ويُعدُّ الموقع الجغرافي من الظواهر الطبيعية المؤثرة في حياة الإقليم، و ذلك لإتصاله المباشر في تنظيم الإنسان و حياته الاقتصادية إلى جانب كونه يشكل حجر الزاوية في التحليل الجغرافي لأية وحدة سياسية[1] , حيث تقع منطقة الدراسة (محافظات الفرات الاوسط) في وسط وجنوب غرب العراق بين دائرتي عرض(0°30 – 0°33) شمالاً ، وبين خطي طول (0°42 – 0° 46) شرقاً ، وتضم كلاً من: محافظات (بابل ، وكربلاء ، والنجف ، والقادسية)، والإطار الزماني للدراسة للفترة (1997–2012) .

مشكلة البحث :

تباينت سياسات التنمية المكانية في العراق خلال الخطط التنموية السابقة، حيث تتركز في محافظات محددة، فنتيجة لذلك حصل تفاوت واضح في مستويات التنمية، وبمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية، مما ادى الى ظهور تباين كبير في مستويات التنمية البشرية، وارتفاع مؤشرات الحرمان، وانخفاض مستويات إشباع الحاجات الأساسية بينها.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. توضيح مفهوم التنمية البشرية، ومعرفة أهم مقاييسها ومؤشراتها التنموية.
2. إظهار التفاوت الإقليمي في التنمية البشرية بين محافظات الفرات الأوسط عن طريق تحليل مؤشرات التنمية البشرية على مستوى المحافظات وبين مناطقها الحضرية والريفية وتقييمها.
3. التوصل الى العوامل الأكثر تأثيراً في تدني مستوى التنمية البشرية في محافظات منطقة الدراسة من حيث: توفير الخدمات العامة والبنى التحتية، وإشباع الحاجات الأساسية لتحقيق توازن تنموي بين الحاجات والإمكانيات المتوفرة .

فرضية البحث:

ان توفر مقومات التنمية البشرية في محافظات الفرات الأوسط يمكن توزيعها بشكل عادل وتمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتجاوز المعوقات والتحديات التي تواجها.

منهج البحث:

تتمحور المنهجية بِعدّها دراسة تحليلية حيث اعتمدت طريقة التحليل الوصفي والمنهج الاستدلالي في تحليل مؤشرات التنمية البشرية، إعتماداً على نتائج مؤشرات استمارة الإستبانة وما توفر من معلومات وبيانات.

1- مفهوم التنمية والتنمية البشرية :

1-1 مفهوم التنمية / The evolution of the concept of development :

لم يكن الاهتمام بالتنمية وليد العصر الحديث، فقد بدأ الاهتمام من قِبَلِ الفلاسفة الأوائل مع ولادة علم الاقتصاد، والذي أكتشف اليونان ذلك عندما قال أرسطو: "إنّ الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى الى تحقيقهِ، فهي مجرد شيء مفيد للوصول الى شيء آخر"، أو كما قال أبن خلدون في مقدمته: " إنّ الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر لهُ"[2] ، وكان السعي الى الحياة الانسانية الكريمة هدفاً حقيقياً لكل الانشطة البشرية، وبذلك أصبحت الحياة التي يعيشها الناس ونظريات التنمية هي محط عناية مختلف المدارس الاقتصادية على الرغم من تباين مرجعياتها وفلسفتها وآليات عمل النظم الاقتصادية، ومن الاقتصاديين الذين أكدوا على رأس المال العيني هو(هارود – دومار)، في حين جاء شوبيتر مؤكداً على التكنولوجيا عن طريق التأكيد على المنظم الذي يمثل الشخص الذي يكتشف التكنولوجيا او طريقة حديثة في الإدارة. وقد اعطى (هاكن) (Hagen) أهمية للقدرة الاجتماعية في تحقيق التنمية، ولا يمكن ان تحدث تنمية بدون نمو اقتصادي، ويشير البعض الى ان النمو الاقتصادي خاص بالدول المتقدمة. أما التنمية الاقتصادية، فتكون خاصة بالدول النامية[3].

ويمكن أن ينظر إلى التنمية على أساس: إنها فعالية إجتماعية مركبة تتضمن: تغييرات كمية ونوعية في حياة الناس خلال مدة زمنية معينة ، فهي عملية اجتماعية واعية موجهة ، كما أنها تتضمن تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة مادية تستعمل من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية الذاتية كي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية التي تؤكد على الارتباط بين الكفاءة و الجهد، وتعميق متطلبات المشاركة مستهدفة بذلك توفير الحاجات الأساسية (المادية منها، وغير المادية) من أجل ضمان الأمن الفردي و الاجتماعي والقومي[4] .

2-1 مفهــوم التنمية البشرية :

حظي مفهوم (التنمية البشرية) بمكانه مميزة في الفكر التنموي عبر أدبيات التنمية والفكر الإنمائي .فقد عرف اعلان حقوق الانسان في التنمية ضمن مادته الأولى في العام 1986، إنّ التنمية البشرية: هي (حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف)، واكد على انه بموجب هذا الحق يمكن لكل انسان المشاركة والاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتمتع بهذه التنمية. وفي ما ذكره يتبين إنّ هذا الحق غير قابل للتصرف، وأنهَّ يعود الى ان آليات التنمية البشرية، لا تستند الى مرجعية قانونية دولية ومفاهيمية واضحة يمكن الرجوع اليها في تشخيص عناصر حقوق التنمية البشرية، ومن ثم يجعل التنمية في وضع ساكن، وان عدم إضفاء صفة الحق على المسار التنموي يفقده عنصر الالتزام الدولي[5].

كما قدم تقرير التنمية البشرية لعام 1990، التقرير الأول لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي تعريفاً واضحاً يكمن في أنّ: "الإنسان هو الثروة الحقيقية لإي أمة، والهدف الأساس للتنمية يكمن في توفير بيئة يعيش فيها الإنسان حياة مديدة ملؤها الصحة والأبداع[6]، والذي عرفها بأنها" عملية توسيع خيارات الشعوب"، ومع كون هذه الخيارات غير محددة، فإنه يمكن تمييز ثلاثة خيارات مهمة تتمثل في ضرورة أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، ويحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ".

وقد تعمقت تقارير الاعوام التي تلتها حيث ركزت على دراسة تمويل* التنمية البشرية، والأسباب الحقيقية للفقر والحرمان البشري، والتي عزاها الى غياب الالتزام السياسي، وليس فقدان الموارد المالية في البلدان النامية[7].

وبذلك فإنَّ التنمية البشرية هي: "توفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والابداعية والاجتماعية الى أقصى ما تستطيع طاقات الفرد والجماعة، ويعني هذا بعبارة أخرى : توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة، وصيانتها واستمرار نموها وتطويرها[8].

فهي بذلك: عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"، وهذه التنمية ينبغي أن تكون شاملة ومتكاملة ومستدامة تسعى دائماً للأفضل ، وتكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية.

وعن طريق استعراض المفاهيم المذكورة آنفاً، فإنّ وجهة نظر الدراسة تكمن في (ان التنمية البشرية هي: عملية الارتقاء بحياة الإنسان والمجتمع عن طريق توفير الحد الادنى من حاجاتهِ الاساسية، وتوسيع خياراته لتوفير البيئة المناسبة، ولتوسيع الخيارات التي تمكنه من الحصول على الحد الادنى من حقوقه ، وعن طريق احداث تغيرات تنموية اقليمية (اقتصادية، واجتماعية، وعمرانية، وثقافية) ، وتحفز امكانياته المادية والمعنوية من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي للوصول

الى مستوى اشباع هذه الحاجات الاساسية، والقضاء على الحرمان والفقر، واعطاءه الحرية في إتخاذ القرار، والمشاركة الفاعلة في التنمية .

3-1 مفهوم التنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Development :

تعرف التنمية البشرية المستدامة على إنها: " تنمية الناس ، من أجل الناس، بواسطة الناس. وتنمية الناس تعني: الاستثمار في قدرات البشر، سواء أكان ذلك في التعليم أم الصحة أم المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من اجل الناس معناها: كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، والتنمية بواسطة الناس معناها: إعطاء كل أمرئٍ فرصة المشاركة فيه[9].

وقد وضعت أطروحة التنمية البشرية المستدامة في البداية على يد الباحثين محبوب الحق (باكستاني)، وامارتيا سين (هندي) خلال عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، و يقول امارتيا سين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد: ان المرحوم (محبوب الحق) هو الذي وضع الشكل الأساس لنظرية التنمية البشرية، وعلى الرغم من ذلك تبقى أبحاث امارتيا سين مرجعاً لاغنى عنه لنظرية التنمية البشرية المستدامة خاصة ما تم وضعه في العام 1990، بخصوص مفهوم تطوير المقدرة البشرية كهدف لعملية التنمية البشرية المستدامة.

اما تقرير التنمية البشرية لعام2011، فقد رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة نتيجةً للتدهور البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر أفراداً وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية، وهم المستفيد منها ،لذلك نراهم يطمحون لعيش حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعون إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها مع المحافظة على حصة الأجيال القادمة[10].

مما تقدم يلاحظ: بأنّ مفهوم التنمية البشرية لا يمكن حصره في تعريف محدد، ولايمكن عده متبلوراً على الرغم من مرور اكثر من عقد من الزمن على ظهوره، الامر الذي يشير الى عملية إنضاج المفهوم مازالت مستمرة، وان المفهوم يواكب احتياجات البشرية، ويتطرق الى محاولة شمول كل الامور التي من شأنها عرقلة مسار التنمية البشرية ، وبذلك يتم بلورة أبعاد التنمية البشرية، وكما مُبيّن في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم (1): أبعاد التنمية البشرية كما حددتها تقارير التنمية البشرية

أبعاد التنمية	محتوياتها	متطلباتها
تنمية الناس	تنمية الموارد البشرية	الاستثمار في البشر
التنمية من اجل بالناس	التنمية الاقتصادية	العدالة في التوزيع
التنمية بالناس	وضع استراتيجية ملائمة	المشاركة في إدارتها

المصدر: محمد محمود الإمام ،الإبعاد المجتمعية للتنمية البشرية في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،أسكوا،1995 .

2- دليل التنمية البشرية /Human Development index(HDI) :

دليل التنمية البشرية (HDI): هو دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية في حياة الإنسان، وهي حياة طويلة وصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق[11]، والشكل رقم(1) يوضح : ابعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية.

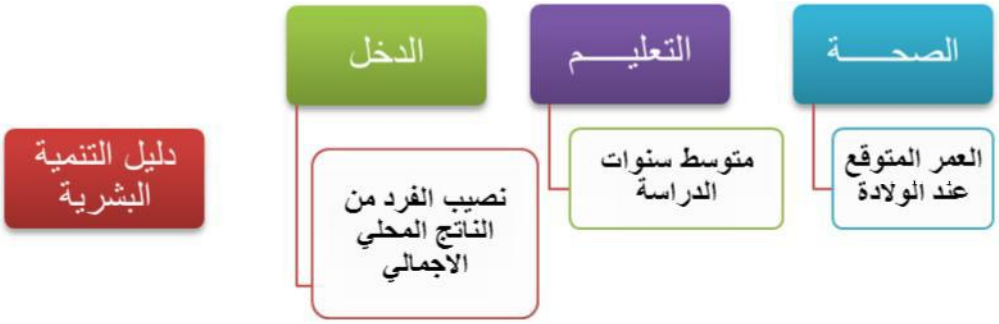

الشكل رقم (1): أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الإمم المتحدة لعام 2011

وتتراوح قيمة الرقم القياسي لدليل التنمية البشرية بين (1,0) ، حيث تبين هذه القيمة لبلد ما، مقدار الشوط الذي قطعه نحو القيمة الممكنة القصوى والبالغة (واحد). أما الفارق بين القيمة التي تحققت في ذلك البلد ، والقيمة الممكنة القصوى ، فيعبر عن قصور البلد أو الشوط الذي يتعين على الدول قطعه ، إذ يمثل التحدي عند ذلك في إيجاد الوسائل للحد من قصوره[12].

لقد حرصت الأمم المتحدة منذ العام 1990، ممثلة في البرنامج الإنمائي لها (UNDP) على إصدار تقرير سنوي عن أوضاع التنمية البشرية في دول العالم، وتشمل هذه التقارير مؤشرات كثيرة عن أوضاع التنمية البشرية في بلدان العالم، وتقدم هذه التقارير رؤية شاملة ومتكاملة لقضايا التنمية، ترتب فيها دول العالم على وفق مؤشرات التنمية البشرية إلى أربع فئات (دليل التنمية البشرية) – وكما في الجدول رقم(2) يبين مستويات التنمية البشرية:

جدول رقم (2): أنواع مستوى التنمية البشرية

المستوى	المقياس
تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.889 فأكثر
تنمية بشرية مرتفعة	0,789–0,700
تنمية بشرية متوسطة	0,699–0,520
تنمية بشرية منخفضة	0.519 فما دون

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الإمم المتحدة لعام 2011

ولذلك حرصت كثير من الدول على متابعة ترتيبها بين الدول على وفق دليل التنمية البشرية .

3– تفاوت مستويات التنمية بين المحافظات العراقيه :

مفهوم التفاوت الإقليمي ؛هو:" الاختلاف بين منطقة و اخرى من حيث الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية و الاقتصادية، ويحدث التفاوت بين (الحضر والريف او المركز والإطراف)" [13].

وهنالك مجموعة عوامل مختلفة عملت على خلق التفاوت الاقليمي في مستويات التنمية ما بين المحافظات العراقية، ومنها:

1. حظيت بعض المحافظات بالدرجة الاكبر من التطور والاهتمام والرعاية الخاصة، والتي تضم المدن الكبيرة (بغداد ,والبصرة ,والموصل)، وقد تمتعت هذه المحافظات التي تضم المدن الكبيرة بمستويات تنميه اعلى، في حين عانت المحافظات التي تضم نسبه اكبر من سكان الريف من إنخفاض معدلات التنمية فيها ,مما شكل دافعا مهما للهجرة الداخلية في العراق باتجاه المدن الكبيرة، وخاصة خلال عقدي: الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ممارفع من حدة التباين ما بين مستويات التنمية ضمن هذه الأقاليم.
2. قد أسهمت عوامل اخرى منذ بدايات الثمانينات في توسيع التباين في مستويات التنمية بين المحافظات، ومن هذه العوامل، وفي مقدمتها: الموقع الجغرافي للمحافظة بالنسبة لساحات الحروب التي خاضها العراق، وما عانته بعض المحافظات من الدمار والخراب، فضلا عن مرحلة الحصار الاقتصادي الذي مر به العراق لأعوام عدة.
3. كانت الأوضاع غير الاعتيادية التي عقبت احداث العام 2003، قد خلقت المزيد من المعاناة والحرمان؛ بسب ما عانته من التردي في الوضع الامني .
4. من العوامل الاخرى المؤثرة هو تركيز الدولة في توفير الخدمات العامة والبنى التحتية لمصلحة المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية ، وقلة فرص العمل في المناطق الريفية، وانخفاض الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية، إلاّ أنهّ زاد الاهتمام في الريف في بدء مدة السبعينات وارتفاع الأسعار الحقيقية للمنتجات الزراعية، وخاصة بعد فرض الحصار الاقتصادي بداية التسعينات، والذي أسهم في تخفيض الفجوة بين الحضر والريف، فإنخفضت معدلات الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر، وتغير نمط الهجرة من هجرة داخليه ضمن العراق الى هجرة خارجية , وخاصة من المدن الكبيرة الى خارج العراق.
5. والعامل الأخر هو: سوء تخصيص الاستثمارات جغرافيا وقطاعيا (الصناعة على حساب الزراعة) والذي يقف في مقدمة العوامل وراء هذا التباين الذي نراه واضحا فيما بين المحافظات ،وبين المناطق الحضرية والريفية [14]، وقد أدى هذا التباين المكاني إلى تركز السكان والنشاط الاقتصادي والخدمات في مدن معدودة، مما جعلها عناصر جذب للسكان، وقوة العمل من القصبات الصغيرة ، والمناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والمحافظات المتطورة اقتصاديا.

4- تفاوت مؤشرات التنمية البشرية بين محافظات الفرات الاوسط :

اولاً: مؤشرات التعليم :

تفاوتت نسب المستوى التعليمي لأبناء الأسر بين محافظات الفرات الأوسط للحضر والريف، وحسب مؤشرات نتائج الاستبانة وكما يلي:

حيث تشير بيانات الاستبانة: بأنّ مؤشر الامية مازال مرتفعاً بين افراد الاسر الريفية، ولجميع محافظات منطقة الدراسة مقارنةً بنسب القراءة والكتابة التي ترتفع بين افراد الاسر في المناطق الحضرية للمحافظات نفسها ، ونرى ايضاً إنّ إلتحاق الأطفال في رياض الاطفال مقتصر على ابناء اسر المناطق الحضرية، وحرمان إلتحاق أطفال الأسر الريفية، حيث مازال قلة الاهتمام بهذه المرحلة العمرية للطفل، وعدم العمل على تنمية قدراته التعليمية قبل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية، وكما مبين في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): مستوى التعليم بين محافظات الفرات الاوسط حسب البيئة

محافظات الفرات الاوسط	النجف الأشرف		كربلاء المقدسة		بابل		القادسية	
المتغيرات	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
	%	%	%	%	%	%	%	%
أمي	4.7	25	3.1	10.9	4.7	21.18	2.6	20.3
يقرأ ويكتب	14.1	4.7	14.1	9.4	18.7	5	20.3	7
روضة	3.2	0	3.2	0	9.4	0	4.7	0
ابتدائية	45.4	34.4	46.9	35.2	57.9	39.6	42.7	30.5
متوسطة	34.4	26.6	25.1	15.7	31.3	17.2	40.6	9.3
اعدادية	.430	12.6	15.6	9.4	20.3	4.7	20	3
معهد	9.3	4.7	5.2	3	6.2	3.1	10.9	2
كلية	20.7	9.3	15.8	1.6	12.5	6.8	12.4	4
دراسات عليا	0	0	1.6	0	1.6	0	0	0

المصدر: الباحثة، بيانات الاستبيان

وبالنسبة الى الالتحاق بمراحل التعليم العامة (الابتدائي ،الثانوي، الجامعات) تعطي مؤشرات نسب التعليم دلالة على مستوى التعليم في بلداً ما أو محافظة ما، حيث تُشير النتائج الى ان هناك تفاوت في نسب الالتحاق بالتعليم بين محافظات الفرات الاوسط، وعلى المستوى البيئي (الحضر، والريف) ، حيث نرى في مرحلة التعليم الابتدائي ان حضر محافظة بابل اعلى نسبة في الإلتحاق بالتعليم الابتدائي إذ بلغت (57.9%) ، في حين سُجلت اقل نسبة في ريف محافظة القادسية بالنسبة للالتحاق بالتعليم الابتدائي، اما المراحل التعليمية الثانوية فقد سجلت اعلى نسبة في حضر محافظة القادسية (40.6%) للمرحلة المتوسطة، واقل نسبة كانت في ريفها، إذ بلغ (9.3%)، وللمرحلة الإعدادية، وان حضر محافظة النجف كانت اعلى نسبة بالنسبة للالتحاق بالتعليم (30.4%)، وادنى نسبة إلتحاق سجلت في ريف محافظة القادسية (3%)، اما بالنسبة الى التعليم الجامعي فقد كانت اعلى نسبة سجلت في حضر محافظة النجف وبنسبة (20.7%)، وتدني هذا المؤشر في ريف محافظة كربلاء إذ بلغ(1.6%)، اما الدراسات العليا فكانت بعض المحافظات قد بلغت نسبها(0%)، مثل: محافظتي النجف والقادسية، في حين كانت محافظة بابل قد سجلت نسبة ولكن كانت متدنية جداً ، وكما مبين في الجدول رقم (3)[15].

ثانياً: الخصائص الاقتصادية للأسرة :

أ- القوى البشرية (القوى العاملة):

تُعدّ الموارد البشرية العاملة من المشاركين في عملية التنمية ، و تُعدّ الايدي العاملة في الأسرة ركيزة اساسية في تحسين مستوى معيشتها، وتمكينها من الحصول على حاجاتها الاساسية ، وقد تفاوتت نسب القوة العاملة بين عدد العاملين الذكور و الاناث في محافظات الفرات الاوسط، إذ انحصرت اعداد العاملين في الاسرة بالفئة (1-5)، وكانت نسبة الذكور اعلى من الإناث، وتفاوت النسب بين الحضر والريف ،حيث تفاوتت النسبة بين الجنسين في حضر كربلاء، فكانت النسبة(78.1%) للذكور، وهي الاعلى بين المحافظات، واعلى نسبة في الريف سجلت في محافظة القادسية بنسبة(76.6%).اما الإناث فقد فكانت نسبتهم في المحافظات ذاتها في الحضر (15.6%) انثى، وفي ريف محافظة القادسية (6.2%) انثى، واعلى مساهمة للإناث في ريف محافظة بابل بلغت نسبتها(37.5%)، وأن نسبة قوة العمل النسائية مازالت ضعيفة، ونسبة اعالة النساء مازالت مرتفعة، ومن ثم تعطيل الطاقة المنتجة قادرة على المساهمة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية، وايضاً المساهمة في زيادة دخل الأسرة، وتحسين مستوى معيشتها، وكما مبين في الشكل رقم(2).

الشكل رقم (2): عدد العاملين في الاسرة في محافظات الفرات الاوسط حسب البيئة(%)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

ب- حجم الانفاق الشهري للأسرة :

قد لا تمثل مصادر الدخل وقيمها صورة واضحة عن القدرة المادية للأسرة، ومستوى المعيشة، دعماً لذلك ولتوضيح الإمكانية المادية للأسرة اكثر تم الاخذ بحجم الانفاق الشهري للأسرة ليعطي صورة واضحة .

فقد تم الإشارة الى نتائج الاستبانة بوجود تفاوت اقليمي في حجم الانفاق الشهري بين محافظات الفرات الأوسط ومناطقها (الحضرية، والريفية)،وان محافظة كربلاء في حضرها سجلت اعلى نسبة من الانفاق على الطعام وبنسبة(37.5%)، واقلها كان في ريف محافظة القادسية وبنسبة(1.6%)، اما أُجرة المسكن فقد كان اعلى نسبة إنفاق في حضر كربلاء وبنسبة(7.8%).

وسجل حضر محافظة بابل ما نسبته(71.9%) مسجلاً اعلى نسبة انفاق على الخدمات العامة (ماء، كهرباء، اتصالات) واقل في ريفها وبنسبة(1.6%)، وكما مبين في الشكل رقم (3)، اما بالنسبة للإنفاق على الرعاية الصحية فقد كان اعلى

نسبة في محافظة كربلاء المقدسة وبنسبة(75.7%). أما الخدمات التعليمية، فلم تلق الاهتمام، وهو احد المؤشرات الاساسية للتنمية البشرية، كان اقل نسب من الانفاق على مستوى الحضر والريف بين محافظات الفرات الاوسط مقارنة بما أنفق على الطعام والسكن والخدمات العامة الاخرى ، فقد بلغت أعلى نسبة انفاق كانت في حضر محافظة النجف الاشرف وبنسبة(68.8%)،هذا مما يدل على ضعف الاهتمام بالتعليم بين الاسر، وكما مبين في الشكلين رقم(4) و(5).

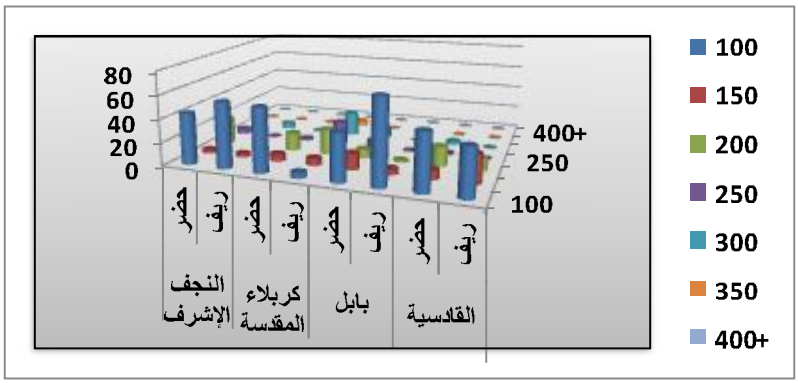

الشكل رقم (3): تفاوت الانفاق على الخدمات العامة في محافظات الفرات الاوسط حسب البيئة(%)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

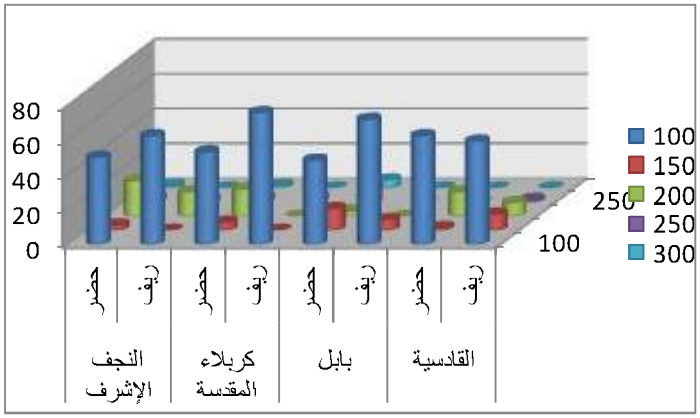

الشكل رقم (4): تفاوت الانفاق على الرعاية الصحية في محافظات الفرات الاوسط حسب البيئة(%)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

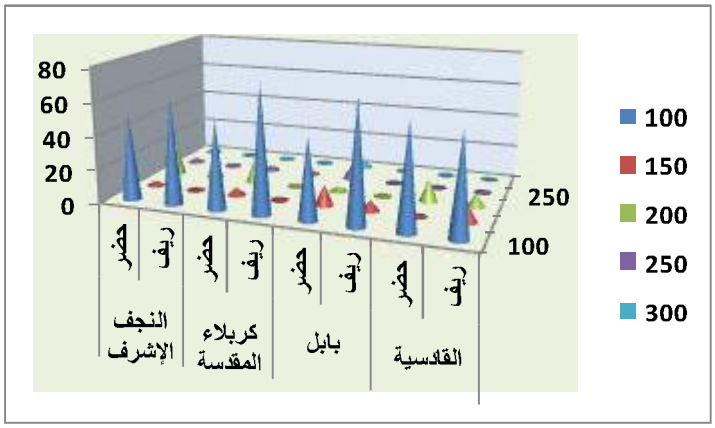

الشكل رقم (5): تفاوت الانفاق على التعليم في محافظات الفرات الاوسط حسب البيئة(%)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

ثالثاً: خدمات البنى التحتية للوحدة السكنية :

يُعدّ اتصال الوحدة السكنية بخدمات البنى التحتية من المؤشرات المهمة الدالة على مستوى التنمية البشرية، خاصة من الخدمات الضرورية: كمياه الشرب الصالحة والكهرباء والصرف الصحي الى جانب الخدمات الاخرى، وهذا ما سوف نتناوله حسب نتائج الاستبانة في محافظات الفرات الاوسط، وحسب البيئة.

وتختلف مصادر الحصول على خدمات البنية التحتية الثلاث(ماء صالح للشرب، كهرباء، صرف صحي) ما بين الحصول عليها من الشبكة العامة المتخصصة بتزويد الخدمة أو من مصادر أخرى متعددة .وتعدّ الشبكات العامة أهم مصدر لتزويد المساكن بالخدمات.

1. مصادر المياه الصالحة للشرب :

يدل توفر مياه الشرب الصالحة على تحسن ملحوظ في مستوى معيشة السكان، و تفاوتت مصادر تجهيز الوحدة السكنية من حيث مصادر المياه الصالحة للشرب في حضر محافظة كربلاء، بلغت نسبة الوحدات السكنية المجهزة بالمياه من الشبكة الحكومية(78.1%)، والقسم الأخر من الوحدات السكنية تعتمد على الشبكة الحكومية والمياه المعدنية بنسبة بلغت(39.1%)، وبعدها جاء حضر محافظة بابل بالاعتماد على مصدرين من مصادر المياه الصالحة للشرب هما: شبكة حكومية ومياه معدنية بلغت نسبة(76.6%)، والاخرى(48.4%) .

في حين تراوحت في الريف مصادر تجهيز المياه بين شبكة حكومية وصهريج وبئر، وتفاوتت نسبها بين المناطق الريفية في محافظات منطقة الدراسة،حيث كان الاعتماد على الشبكة الحكومية اعلى في ريف محافظة النجف وبنسبة(34.4%)،واقل في ريف محافظة القادسية وبنسبة(3.1%)؛ ونتيجةً لتلوث المياه في المناطق الريفية باعتمادهم على مصادر غير صالحة للاستعمال الإنساني، مثل: مياه النهر في ريف محافظة القادسية؛ لذلك تلجأ اغلب الأسر الى الاعتماد على المياه المعدنية، والتي بلغت النسبة(31.2%)،وفي ريف النجف بنسبة(20.3%)، وتحصل الأسر الأخرى على مياه الشرب من البئر في ريف محافظة القادسية، إذ بلغت النسبة (39.1%)، وتأتي بالدرجة الثانية بعد المياه المعدنية. اما في حضر القادسية، فتعتمد الأسر في تجهيز المياه على الشبكة الحكومية والمياه المعدنية، حيث تستخدم اغلب الأسر في محافظات منطقة الدراسة مياه الشبكة الحكومية لأغراض التنظيف المنزلي والملابس وغيرها من الاستخدامات المنزلية الأخرى، ويعتمدون بالدرجة الأساس على المياه المعدنية للحصول على مياه الشرب الصالحة؛ وذلك بسبب رداءة نوعية المياه الواصلة الى الوحدة السكنية، والتي تكون غير صالحة للشرب، والسبب الأخر هو: يتعلق بالمناطق الريفية لضعف تجهيز المياه ،والبعض من المناطق الريفية غير مجهزة بشبكة مياه حكومية، وكما مبين في الشكل رقم(6) .

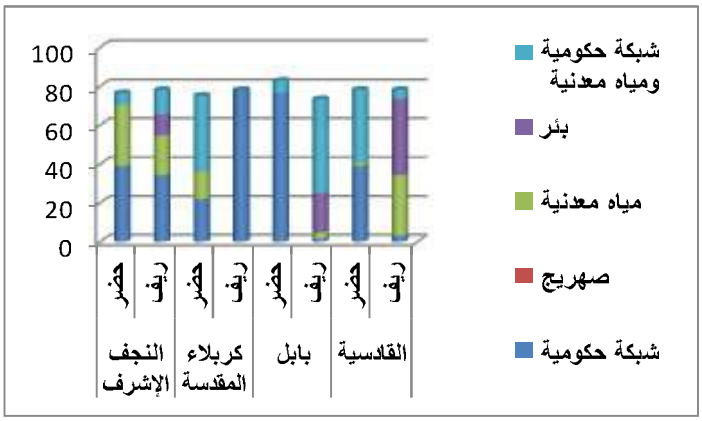

الشكل رقم (6): تفاوت مصادر الماء الصالح للشرب في محافظات الفرات الاوسط حسب البيئة(%)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

2. مصادر الطاقة الكهربائية :

تعددت مصادر الطاقة الكهربائية التي تجهز بها الوحدة السكنية بعد ان كانت تعتمد على مصدر واحد في تجهيزها؛ وذلك لسد العجز الحاصل من الطاقة الكهربائية المتولدة في المحطات الرئيسية الحكومية ، وسد الاحتياج منها، وقد تفاوتت نسب اعتماد الأسر على المصادر الكهربائية المولدة للطاقة فضلا عن الشبكة الحكومية المجهزة منها تلك الوحدات السكنية، فكانت اعلى نسبة للأسر التي تعتمد على اكثر من مصدر، وهي:(الشبكة الحكومية، ومولدة مشتركة، ومولدة منزلية) لتجهيز الطاقة الكهربائية لوحداتهم السكنية والتي بلغت (76.6%)، وكذلك في حضر محافظة النجف، ومحافظة القادسية (42.2، 37.5%) على التوالي، وتفاوت النسب بين الحضر والريف في المصادر الكهربائية المجهزة للوحدة السكنية، وكما هو مبين في الشكل رقم (7).

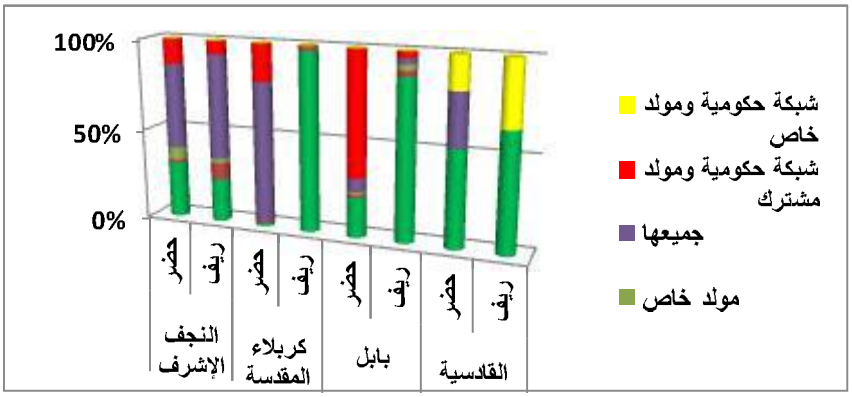

الشكل رقم (7): تفاوت مصادر الكهرباء في محافظات الفرات الأوسط حسب البيئة(%)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

3. الصرف الصحي :

ان مشاريع الصرف الصحي كانت، ولم تزل دون المستوى المطلوب، وان عدم الاهتمام بهذا القطاع اسهم في تلوث البيئة، وأصبح يشكل خطورة حقيقة على صحة المواطنين ،حيث ان اغلب مياه الصرف الصحي يلقى في الأنهار والجداول التي يستخدم مياهها للشرب العديد من سكان القرى والارياف التي لا تكون مخدومة بشبكات مياه صالحة للشرب، هنالك اسر مخدومة واخرى محرومة من شبكات الصرف الصحي، وان الاسر المخدومة بشبكة الصرف الصحي هم حضر محافظة كربلاء المقدسة، ومحافظة القادسية، وان كانت نسبة متدنية، إذ بلغت (50 ، 51.6%) من الاسر على التوالي.

واظهرت نتائج الاستبانة ان المصدر الاخر للصرف الصحي، وهو (حفرة تجميع) المجهزة لكل وحدة سكنية كانت اعلى نسبة في ريف كربلاء وبنسبة(76.6%)، وتليها حضر محافظة النجف الاشرف في الاعتماد على الوسيلة نفسها وقد بلغت (59.4%)، واغلب المناطق الريفية محرومة من خدمة شبكة الصرف الصحي، إذ هنالك نسبة(42.2%) من الاسر تعتمد طريقة المجرى غير النظامي بالتخلص من المياه العادمة، ويليها ريف محافظة القادسية بالدرجة الثانية بالاعتماد على هذه الوسيلة، والتي بلغت نسبتها(37.5%)، وكما هو معروف: ان مياه الصرف الصحي تؤدي الى تلوث البيئة، والاضرار التي تنجم عنها بانتشار العديد من الأمراض والاوبئة التي تضر بالسكان، حيث تنتهي مجارى الصرف غير النظامية في مناطق الارياف بأحد الجداول او النهر للتخلص من المياه العادمة، واغلب الاسر يستخدمون هذه المياه للاستخدام المنزلي المختلفة ، كما مبين في الشكل رقم(8) .

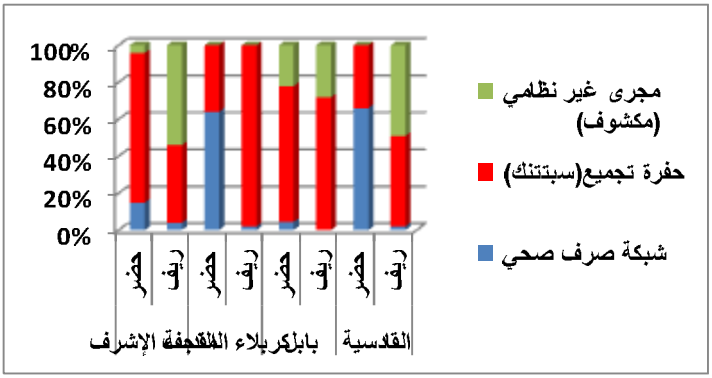

الشكل رقم (8): تفاوت نوع الصرف الصحي في محافظات الفرات الاوسط حسب البيئة(%)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

4. التخلص من النفايات :

تعاني معظم المناطق العراقية من ضعف الاهتمام بالجانب البيئي، وتراكم النفايات في العديد من الشوارع والساحات العامة، مما يؤدي الى انتشار الامراض والحشرات الناقلة للجراثيم، وايضاً تراكم هذه النفايات يؤدي الى تشويه منظر المدينة، وضياع جماليتها ، وبسبب انعدام وجود عامل النظافة، وعدم توفر عجلات خاصة بجميع النفايات بشكل مستمر، فقد إضطرت العديد من الاسر الى اتباع طريقة رميها بالقرب من المنزل. أما في ساحة عامة او في النهر او الجدول اذا توفر بالقرب منها، فقد بلغت نسبة الاسر غير المخدومة (71.9%) في ريف محافظة بابل، و(70.3%) في ريف محافظة القادسية، وفي ريف محافظة النجف، إذ بلغت النسبة فيها (68.8%)، وبعض الاسر ترمي النفايات في الجداول والنهر

التي تستعمل مياه للشرب من قِبَلِ السكان، وهذا مؤشر عالي: بان هذه الاسر محرومة من بيئة نظيفة وجميلة، وتعاني التلوث التي تسبب انتشار الاوبئة والامراض في مناطق سكناها.

وأما استخدام الحاويات فقد كانت المناطق الحضرية قد سجلت اعلى النسب في حضر محافظة بابل، إذ بلغت نسبة استخدام الحاويات(75%)، وفي حضر محافظة القادسية بلغت النسبة (73.4%)، أما توفير خدمات البلدية بشكل دائم عن طريق وجود عامل النظافة لجمع النفايات، وعدم تراكمها في الطرق والساحات كانت اقل النسب في معظم محافظات الفرات الاوسط في حضرها وريفها ماعدا حضر محافظة النجف، وكانت اعلى نسبة قد بلغت (20.3%) من الاسر التي تتمتع بخدمة عامل النظافة، وان استعمال عامل النظافة دليل الى إهتمام البلدية بالجانب البيئي لجمع النفايات، وتوفرها بشكل دائم، وهو قياس لتقدم الدولة، وتوفير بيئة صحية خالية من الأمراض، كما في الشكل(9).

الشكل رقم (9): تفاوت طرق التخلص من النفايات في محافظات الفرات الاوسط حسب البيئة(%)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

5. توفير الخدمات الصحية :

من خلال الشكل رقم (10) يظهر تفاوت توزيع المؤسسات الصحية عن طريق الاسر المخدومة بالمؤسسات الصحية المتوفرة بالقرب من مساكنهم ، حيث نرى نسبة الاسر المخدومة بمستشفى عام كانت اعلى نسبة في محافظة النجف الاشرف، إذ بلغت نسبتها (45.3)، في حين سجلت المحافظات الاخرى نسبه اعلى في توفير المراكز الصحية، وتفاوتها بين المحافظات بين الحضر والريف، حيث اعلى نسبة كانت في ريف محافظة بابل، واقل نسبة كانت في حضر محافظة النجف الاشرف وبنسبة (26.6%).

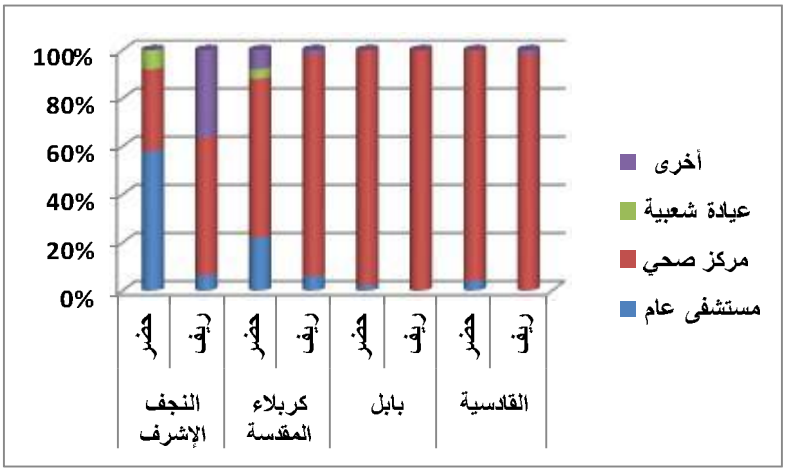

الشكل رقم (10): تفاوت توفر الخدمات الصحية في محافظات الفرات الاوسط حسب البيئة(%)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

6- تقييم الخدمات العامة في المحافظات :

لغرض النهوض بمستوى الخدمات العامة للمواطنين في محافظات الدراسة نوعياً وكمياً، وليكون العراق من بين الدول في مجال تقديم الخدمات التي تُعدّ من اهم مؤشرات التنمية البشرية. فقد اكدت جميع الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية على اهمية هذين القطاعين، والنهوض بواقع الخدمات التي يقدمانها، ودورهما الفاعل في حياة وصحة الناس، واثرها في تقديم افضل الخدمات في مجال توفير المياه الصالحة للشرب، وفي تقديم افضل خدمات الصرف الصحي.

فقد كان العراق في الثمانينات وما قبلها يتمتع بمنظومات ماء وصرف صحي عالية الكفاءة، حيث كانت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب تبلغ (95%) للمناطق الحضرية، و(75%) للمناطق الريفية، ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي في الحضر(75%)، والريف(50%)، إلّا أنّ ما اصاب باقي القطاعات من تدهور في مستوى الخدمات المقدمة نتيجة لطول الحرب والحصار الاقتصادي، واستنزاف موارد الدولة المالية والبشرية اثر سلبا في تنفيذ الخطط التنموية المطلوبة لبناء واحدة من اهم الخدمات التي يقاس تقدم ورقي الامم، فتراجع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين لتصبح نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب صالحة الى (74%)، وسكان الريف الى (48%)، ناهيك عن نوعية وكمية الماء المجهز[16]. ولغرض تقييم مستوى الخدمات العامة المقدمة للسكان في المحافظة تم طرح السؤال الآتي:

- **ما هو مستوى الرضا عن الخدمات العامة المقدمة في المحافظة؟**

وتضمن السؤال المصادر المهمة والحيوية التي تعتمد عليها حياة الأنسان، والتي يستخدمها بصورة مستمرة، وهو: (المياه، الكهرباء، معالجة الصرف الصحي، مستوى التعليم، الرعاية الصحية، نظافة الطرق وتعبيدها، وتوفير خدمات النظافة).

تفاوتت نتائج الاستبانة بين الحضر والريف في محافظات الفرات الاوسط من حيث نسب التقييم للخدمات العامة المقدمة على مستوى المحافظات في حضرها وريفها، فيما يخص توفير المياه، فكان تقييمهُ (**سيئة جدا**) في ريف محافظة القادسية، وبأعلى نسبة بلغت (76.6%)، وبلغت في ريف محافظة كربلاء(73.4%)، وفي ريف محافظة بابل (64.1%).

وقد تساوت النسبة بهذا التقييم بين الحضر والريف في محافظة النجف الاشرف، حيث جاءت المستويات الاخرى باقل النسب في جميع المحافظات، أما من حيث تجهيز الكهرباء فقد كانت النسبة الاعلى الى درجة التقييم(**سيئة جداً**)، وبنسبة

(78.1 %، 71.9 %، 67.2%) في أرياف محافظات كربلاء المقدسة والقادسية وبابل على التوالي، وجاءت درجة تقييم (**مقبولة**) في حضر كربلاء المقدسة، وبأعلى نسبة بلغت (34.4%).

أما لمعالجة الصرف الصحي في حضر وريف محافظات منطقة الدراسة ايضاً. فقد تفاوتت النسب بينها. ولكن اعلى النسب كانت بدرجة(**سيئة جداً**)، وكانت للمناطق الريفية التي تعاني انعدام توفر شبكات الصرف الصحي (كما تم توضيح ذلك سابقاً)، حيث كانت اعلى نسبة في ريف محافظة كربلاء المقدسة (67.2%)، ويليها ريف محافظة القادسية، إذ بلغت النسبة (62.5%)، اما المناطق الحضرية، فأعلى نسبة كانت في حضر محافظة كربلاء، إذ بلغت(29%)، واقل نسبة كانت في حضر محافظة النجف الاشرف، وبدرجة تقييم (**جيدة**)، والتي بلغت (4.7%).

وفيما يخص مؤشرات التنمية البشرية، فإنّ مستوى الرضا على مستوى التعليم والرعاية الصحية، فإنّها لم تكن افضل حال من حيث درجات التقييم عن السابق، بل جاءت بمستوى متدني ايضا في الحضر والريف في جميع محافظات الفرات الاوسط، وان مستوى التعليم سجلت وبدرجة تقييم (**سيئة جداً**) اعلى نسبة في ريف محافظة القادسية (50%)، و في ريف محافظة بابل بلغت (34.4%)، وجاءت تقييم بالدرجات الاخرى اقل من هذه النسب، حيث كانت في حضر محافظة القادسية اعلى نسبة بلغت (40.6%) بدرجة تقييم(**مقبولة**)، واقل نسبة في حضر محافظة كربلاء المقدسة، إذ بلغت النسبة (3.1%)، فإنّ مستوى الرضا على الرعاية الصحية جاء متفاوتاً في نسبها، حيث كان ريف محافظة القادسية اعلى نسبة، وبمستوى رضا (**سيئة جداً**) بلغت النسبة (60%)، واقلها كان بدرجة تقييم (**مقبولة**) في ريف محافظة كربلاء، والتي بلغت (42.2%)، اما المناطق الحضرية، فإنّ اعلى نسبة كانت في حضر محافظة القادسية (26.6%)، وبدرجة تقييم (**سيئة جداً**)، وادنى تقييم (**جيدة جداً**)، وبنسبة (3.1%) في حضر محافظة النجف الاشرف.

وكان مستوى الرضا على توفير خدمات النظافة التي تكاد تكون ضعيفة في جميع محافظات الفرات الاوسط سواء أكان ذلك في الحضر أم الريف حيث نلاحظ وعن طريق نسب التقييم، والتي جاءت بأعلى النسب الى تقييم (**سيئة جداً**) في ارياف محافظات كربلاء المقدسة والقادسية وبابل على التوالي، إذ بلغت النسب (78.1%، 78.1%، 68.8%)، وايضاً جاءت نسب التقييم للمناطق الحضرية بصورة متفاوتة في محافظات الفرات الاوسط.

7- العوامل المؤثرة على الوضع المعيشي للأسرة :

أن العوامل المؤثرة في الوضع المعيشي للأسرة ، والتي تسبب تدني مؤشرات التنمية البشرية في محافظات الفرات الاوسط (ريفها وحضرها)، حيث كانت أجرة السكن في حضر بابل مؤثر جدا في الوضع المعيشي، وعدم الحصول على فرص العمل في ريف القادسية له الاثر الكبير في الوضع المعيشي وبواقع (4. 73%)، في حين ارتفاع الاسعار كان مؤثرا واضحا في جميع محافظات الدراسة (ريفها وحضرها). اما كلفة الكهرباء والماء والمواصلات، فكان اثرها واضحا" في ريف كربلاء، وبخصوص تكاليف العلاج والرعاية الصحية فقد كان لها الاثر الكبير في ريف كربلاء وبواقع (8. 68%)،ولتعليم الابناء ايضا كان له الدور بالتأثير في الوضع المعيشي على ريف كربلاء.

8- الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1. ان مفهوم التنمية البشرية (HDI) يشير الى عملية تمكين الانسان ،لأنه وسيلتها وصانعها وغايتها من خلال تنمية مهاراته وقدراته وتوسيع اختياراته؛ وذلك كله بهدف الارتقاء بنوعية الحياة، وتحسين معيشته، حيث ان الاهتمام بالإنسان يرجع الى مدد مبكرة من التاريخ الانساني.
2. تميزت التنمية المكانية في العراق بالنمط التنموي غير المتوازن ما بين المحافظات العراقية، وعلى مدار الخطط التنموية الوطنية، حيث تم تركزها في محافظات معينة من العراق، مما خلق حالة التفاوت الاقليمي بينها.
3. بسبب سياسات الاهمال الذي تعرض لها الريف العراقي، وعزله عن المناطق الحضرية عن طريق جعله خارج حدود البلدية ((حسب قانون ادارة البلديات العدد (165) لسنة 1964)، فإنّ القرية كل منطقة تقع خارج حدود البلديات بغض النظر عن طبيعة حجم القرية) ، وليس ثمة شك: إنّ ذلك تفاقم وبشكل تراكمي بعد فرض الحصار الاقتصادي وضآلة الانفاق، وتدمير البنى التحتية لكل الانشطة والخدمات القطاعية، وعدم الاستقرار السياسي والامني ايضاً اثر بعد العام 2003، في العراق في عدم احداث تنمية ريفية، وتبين ذلك في تفاوت مؤشرات التنمية البشرية بين محافظات الفرات الاوسط، وبين المناطق الحضرية والريفية فيها، بسبب عدم اشراك المناطق الريفية بصورة دائمة في خطط التنمية المكانية عن طريق تركز المشاريع الاستثمارية في مراكز المحافظات والمناطق الحضرية، مما ادت هذه السياسة، وبشكل واضح ما يعانيه الريف اليوم من النقص الكبير في الخدمات العامة والبنى التحتية، وتدني مستوى المعيشة، مما ادى الى ارتفاع نسب البطالة والامية، وقلة فرص العمل في الارياف .
4. تفاوت مستوى التعليم بين ابناء الاسر في الحضر والريف في محافظات الفرات الاوسط ، إذ اظهرت النتائج: ان مؤشرات القراءة والكتابة للفئة العمرية من(15 عاماً فاكثر) ارتفعت في الأسر الحضرية، في حين ازدادت نسب الأمية في الاسر الريفية في جميع محافظات الفرات الاوسط، وتفاوتت نسب إلتحاق التلاميذ بين ابناء الاسر الحضرية والريفية، حيث كانت معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي في جميع المناطق الحضرية اعلى، وبنسب متفاوتة، فقد سجل حضر بابل اعلى نسبة بلغ (57.9%)، في حين اقل نسبة سجلت كانت في ريف القادسية (30.5%)، وكذلك الحال لمرحل التعليم الثانوي، حيث انخفضت بدرجة كبيرة نسب إلتحاق ابناء الاسر الريفية قياساً بنسب الأسر الحضرية، فقد كانت اعلى نسبة سجلت في حضر النجف الأشرف، في حين سجلت اقل نسبة في ريف القادسية والبالغة (3%)، اما بالنسبة للدراسة الجامعية فقد اظهرت النتائج: ضعف الالتحاق بهذه المرحلة في الحضر والريف، وان كانت النتائج اعلى في الحضر. وقد وصلت اعلى نسبة في حضر محافظة النجف الأشرف. اما في الريف وصلت النسبة الى (9.3%) في المحافظة نفسها.
5. كان عدم المساواة بين الجنسين:(الذكور،الاناث) يشكل مؤشراً متفاوتاً بين الحضر والريف من حيث نسبة المشاركة والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة ، إذ آشارت النتائج الى تدني نسبة الاناث في قوى العمل مقارنة بنسبة الذكور في الاسر الحضرية والريفية لمحافظات منطقة الدراسة، وكان اكثر الاسر يأتي مصدر دخلها من الاجور والرواتب في الحضر والريف، وبنسب متفاوتة، ويأتي المصدر الاخر، والمتمثل في ممارسة الفرد العمل لحسابة او لصاحب العمل، حيث يعتمد هذا الدخل اغلب الاسر الريفية، اما مستوى الانفاق من قِبَلِ الاسر فقد كان اغلب الانفاق يذهب الى الطعام بالدرجة الاولى، ومن ثم اجرة المسكن، والانفاق على الخدمات العامة الاساسية التي ارتفعت نسبتها في المناطق الحضرية، وانخفضت في المناطق الريفية، وأما الأنفاق على التعليم والصحة، فيأتيان

بنسبة اقل في حجم الأنفاق من الأشياء الأخرى، وهذا يرتبط بمقدار ثقافة ووعي الأسرة لأهمية الرعاية الصحية والتعليم.

6. كان هناك تفاوت في البنى التحتية التي تستخدمها الأسر، والتي يجب توفرها في كل وحدة سكنية؛ لأنها من ضرورات الحياة، واستخدامها بصورة مستمرة، حيث تُعاني الاسر في الارياف من ضعف وانعدام في اكثر المناطق الريفية توفر المياه الصالحة للشرب، وتوفر الطاقة الكهربائية، وانعدام توفر شبكات الصرف الصحي، وايضاً زيادة معدلات التلوث في المناطق الريفية؛ نتيجة لتردي الواقع البيئي، وعدم الاهتمام بتوفر الطرق والأساليب الصحية لتوفرها.
7. لتقييم مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للسكان في محافظات منطقة الدراسة، فإنّ انخفاض مستوى الأنفاق الحكومي خلال مدة الدراسة، حيث اثر وبشكل كبير في تراجع مؤشرات التنمية البشرية في العراق بصورة عامة، ومحافظات منطقة الدراسة بصورة خاصة، وما أصابها من تدهور، حيث كان للأوضاع الاقتصادية والسياسية حالت الى بطئ تنفيذ الخطط التنموية السابقة، وانخفاض مستوى نوع الخدمات للحصول عليها من خدمات صحية وتعليمية والبنى التحتية ، اغلب النتائج كانت تعطي تقييم (سيئة جداً) لضعف هذه الخدمات.

التوصيات :

1. اعتماد مؤشرات التنمية البشرية، والتي تمثل انعكاساً لتطور التنمية عبر المراحل الزمنية المختلفة، لذلك يجب تتبع هذه المؤشرات لتحسين اداءها عبر خطة مستقبلية.
2. السعي لتبني استراتيجية واضحة وشاملة للتنمية البشرية على مستوى المحافظات، ومن أجل ذلك يتطلب توفير قاعدة بيانات ومعلومات حديثة وعلى مستوى اصغر وحدة ادارية، وحسب التقسيم البيئي، وحسب الجنس للتنمية البشرية يتولى أعداد هذه القاعدة الجهاز المركزي للإحصاء على مستوى المحافظات لكي تُسهم وتساعد في تسهيل عمل الباحثين والمخططين وصانعي القرار.
3. التركيز في اعتماد التخطيط الإقليمي المتوازن، والابتعاد عن ثنائية التنمية المكانية في نشر ثمار التنمية، وأن يكون الإنسان هدف التنمية ووسيلتها وركيزتها كي تتحقق التنمية البشرية، والمتمثلة في مكافحة الفقر والامية والبطالة، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية، وتحقيق التنسيق بين هيئات التخطيط في المستويات الادارية المختلفة، وفي مدى نجاح الخطط التنموية الاقليمية في توفير البنى الفوقية والتحتية الاساسية اللازمة لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية الاقليمية بشكل ناجح وفعال .
4. نشر الجهد التنموي وثماره بين مختلف المحافظات، وبما يسهم في زيادة التقارب بين مستوياتها التنموية، ولإنجاز هذه الاهداف يجب ان تركز برامج الخطة في توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في مختلف المناطق، اعتمادًا على مؤشرات ومعايير موضوعية تعكس أوضاعها واحتياجاتها الراهنة والمستقبلية، فضلا عن توفير متطلبات مادية وتنظيمية أخرى، وتطوير القاعدة الإنتاجية لكل منطقة، استنادًا إلى مقوماتها التنموية وميزاتها النسبية.
5. ايصال الخدمات الصحية للمواطنين ، وبالأخص المناطق الريفية ، وبما يضمن وصول الخدمات العلاجية والوقائية للناس، وانعكاسه على تحسين أوضاع التنمية البشرية .
6. ان تحسين نوعية الحياة هو دعامة أساسية من دعامات إستراتيجية التنمية البشرية، والذي يتطلب الوصول الى الماء الصالح للشرب والصرف الصحي النظامي، وخدمات العناية الصحية.

7. يتعين على المسؤولين تحقيق العدالة في توزيع المؤسسات التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية وتحقيق نسب التحاق عالية في التعليم الابتدائي عن طريق العمل على تمكين الأطفال من الجنسين إكمال للمرحلة الابتدائية، والانتقال الى المراحل الثانوية، ثم الجامعية عن طريق تعميم التعليم الإلزامي لوصوله الى معدلات مرتفعه أسوة بالدول الأخرى، والقضاء على الأمية عن طريق القيام بحملات شاملة لمحو الأمية، ولجميع الفئات العمرية ولكلا الجنسين(الذكور،الاناث).

المصادر:

1. وزارة التخطيط، مديرية التخطيط و تنمية الاقاليم ، وحدة التخطيط ،محافظة النجف ، "استراتيجية التنمية المكانية "،ص5.
2. المعموري، محمد علي موسى ،" تحليل سلوك الفقر بين اثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية "(العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ص118 ، 2000.
3. القريشي، محمد صالح & والنجيفي، سالم توفيق، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، ط1،دار الكتب للطباعة والنشر ،العراق، جامعة الموصل، ص17-47 ، 1982.
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، "تقرير التنمية البشرية في العراق 1995"، ص1 ، 1995.
5. باسيل يوسف،"حقوق الأنسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية"، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي\ بيت الحكمة، مكتبة وزارة التخطيط، العراق،التسلسل(644) ، ص54-57 ،2000.
6. UNDP," Human development report 2010", New York , USA, P.12, 2010.
7. UNDP," Human development report 1991", New York, Oxford, Oxford University press, p.1, 1991.
8. حامد عمار،" التنمية البشرية في الوطن العربي- المفاهيم – المؤشرات- الاوضاع"، الطبعة الاولى، دارسينا للنشر، القاهرة ، ص43 ، 1992.
9. UNDP, "Human Development 1993", report, New York, Oxford, oxford University Press, P.3, 1993.
10. UNDP, op.cit. p.22, 2011.
11. UNDP," Human Development Report 2011 - Sustainability and Equity: A Better Future for All", Published for the United Nations Development Programme, p.13, 2011.
12. المعموري ، محمد، "مقاييس التنمية البشرية عرض وتقويم "، بحث منشور، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة ، ص115 ، 2000.
13. عاطف موسى،" التفاوت والتدرج الاجتماعي"، بحث، جامعة عدن، اليمن ، ص3 ، 2009.
14. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني الثاني حالة السكان ،العراق،ص147-150.
15. الباحثة ، بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان.
16. جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة ، قطاع التشييد والاسكان والخدمات والتربية والتعليم ، استراتيجية الماء والصرف الصحي 2006 " ، ص1 ، 2006.

ملحـق:

تصميم الاستبانة :

تم تصميم الاستبانة من قبل الباحثة على وفق المؤشرات التي استخلصتها الباحثة بعد الانتهاء من الجانب النظري للدراسة ، وهي اداة مشروعة لكل باحث؛ ولأن معظم البيانات التي توفرت في المجموعات الاحصائية كانت على مستوى العراق والمحافظات بشكل عام وتم لاستعانة بالمجموعات الاحصائية للجهاز المركزي للإحصاء وتم الاستعانة بها في الرسالة لإظهار واقع حال التنمية البشرية في محافظات منطقة الدراسة ، وتطلبت الحاجة الى استكمال البيانات على مستوى التقسيم البيئي (حضر، و ريف)، وبما يخص مؤشرات التنمية البشرية، وإظهار التفاوت الإقليمي بين المحافظات بشكل واضح، ولهذا كان الغرض من استخدامها، وكان حجيم العينة (400) استبانة تم توزيعها على (الاسرة العراقية) في محافظات الفرات الاوسط.

تحليل البيانات الاحصائية Statistical Data Analysis :

إن الوسائل الاحصائية التي استخدمت لاستخراج البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة ، اعتمدت الباحثة في تحليل المعلومات والبيانات بإستخدام برنامج (SPSS) / وهو برنامج احصائي رياضي يتميز بتقنية عالية جداً في تحليل المعلومات والبيانات، وبأساليب رياضية بسيطة ومعقدة .

وتم تحليل نتائج التفاوت بين المحافظات باسلوب **تحليل التباين الاحادي الاتجاه (ONE WAY ANOVA)** ، والهدف منه : هو تحليل مؤشرات التنمية البشرية على وفق بيانات الاستبانة، وإختبار الفرضية التي تم اعتمادها، والتي تنص **على: (ان عناصر التنمية البشرية لا تتأثر بنوعية الخدمات ، ثم تم الحصول على النتائج بوجود تأثير لنوعية الخدمات في عناصر التنمية البشرية)** ، **اي تم رفض الفرضية**، ودراسة علاقات مختلفة بين متغيرات متعددة، وبمستوى الدلالة المعنوية (≤ 0.05) .

وأُجري اختبار الثبات والصدق (Reliability) باستخدام معامل"**Cronbach's Alpha**"، وتأخذ المعامل الثبات قيماً بين (الصفر و1) ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات، فإنّ قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات، فإنّ قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة المعامل (كرونباخ الفا) تعني: زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.706	19

ويوضح الجدول السابق: إنّ معامل " كرونباخ الفا" الاختبار ثبات عبارات الاستمارة، وتم اختيار(19) عبارة من الاستمارة، وكانت قيمة المعامل (0.706)، وهو مرتفع وموجب .